وتمثيلهم في مجلس إدارة «التأمينات»

. بإقرار قانون منحة الـ3000 دينار في مداولتيه

الطريجي: لابد من رفع رواتب المتقاعدين فهناك 38 ألف متقاعد أغلبهم من النساء رواتبهم أقل من 1000 دينار

الحضور يوجهون التحية للرئيس والأعضاء

الغانم يرد تحية الحضور (تصوير: صالح محمد)

هشام الصالح: الـ 500 مليون تطلع من حكومة إلى حكومة الحين صار ابتزاز لما وصل الأمر إلى المتقاعدين؟

خليل الصالح: الـ 3 آلاف أصبحت حديث أهل الكويت وأتمنى أن تتكرر المنحة لأكثر من مرة لأن الغلاء أصبح فاحشا

أحمد الحمد : الخزانة ملزمة بسداد العجز الاكتواري وهذا الأمر ليس جديدا.. كانت الإضافة بأن السداد عيني

عبيدالوسمي: توضيحا للرأي العام وإزالة اللبس المتعمد الذي أثير في الفترة الماضية.. الـ500 مليون من الدولة للدولة

تصوير الأمر بأنه سرقة ومن ادعي ذلك عليه أن يثبت هذا التجاوز دون الحديث بعبارات لا تحمل فهما دقيقا

جانب من الجلسة

وزير المالية محاطاً بالمتقاعدين

تستحق طبقا لأحكام هذا القانون هي وحدها التي تلتزم بها المؤسسة أما ما يستحق تنفيذا لقوانين أخرى أو قرارات ويعهد للمؤسسة بتنفيذه فتؤديه الخزانة العامة إلى المؤسسة بالطريقة التي يصدر بها قرار من الوزير بعد أخذ رأي مجلس الإدارة".

مجلس الأمة يوافق في المداولتين الأولى والثانية بالإجماع على مشروع القانون بصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولتين الأولى والثانية في جلسة المجلس الخاصة بموافقة اجمالي الحضور وعددهم 38 عضوا.

ويشمل مشروع القانون صرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية مقدارها 3000 دينار كويتي "نحو 10 آلاف دولار أمريكي" فإذا كان صاحب المعاش متوفيا تصرف المنحة بالكامل للمستحقين عنه والفعالة أنصبتهم وذلك بالتساوي.

كما تضمن مشروع القانون زيادة المعاشات التقاعدية كل سنة اعتبارا من 1 اغسطس 2023 وذلك بواقع 20 دينارا "نحو 65 دولار" شهريا واستثناء من ذلك تزاد المعاشات التقاعدية في 1 اغسطس 2022 بواقع 30 دينارا "نحو 100 دولار" شهريا.

وبالإشارة إلى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون فقد جاء بناء على الرغبة السامية ببذل المزيد من العطاء للمتقاعدين وتلمسا لاحتياجاتهم بجعلهم شركاء في النجاحات التي تحققها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بما يعود بالنفع عليهم ويرتقي بالمستوى المعيشي لهم.

وبينت المذكرة ان مشروع القانون تم إعداده بما لا يضر بنظام المؤسسة وبما يتسق مع أحكام وقوانين التأمينات الاجتماعية التي عهد للمؤسسة بتنفيذها في الحدود والأغراض المقررة لها.

مجلس الأمة يوافق على عدد من التوصيات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية وتمثيل المتقاعدين في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وشملت التوصيات تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية التعجيل في دراسة الاقتراحات بقوانين التي تهدف إلى رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية ورفع تقريرها إلى المجلس وإقرارها في أول جلسة مقبلة.

وتضمت التوصيات تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية تقديم تصور لتمثيل المتقاعدين في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتقديم تقريرها في هذا الشأن للمجلس في أجل لا يتجاوز الشهر.

الهرشاني: لا يجوز الموافقة على «تحويل الـ500 مليون لـ«التأمينات» بالكلام.. ويجب معرفة كيفية استفادة المتقاعدين منها.

الطريجي: يجب رفع رواتب المتقاعدين خلال الفترة المقبلة.. فهناك 38 ألف متقاعد أغلبهم من النساء رواتبهم أقل من 1000 دينار.

«لو تحط 100 جهة رقابية.. والله اللي يبي يبوق راح يبوق.

لكن متأكد أن الـ500 مليون ستكون في أيدي أمينة».

خالد عايد: في الجلسة الماضية الخاصة بالمتقاعدين لم يكن لدى النواب أي مشكلة في الـ500 مليون بل كانت الإشكالية تنحصر في سن التقاعد وعلى ضوئها تم تفويض اللجنتين التشريعية والمالية لبحث الملاحظات.. واجتمعنا وتم الانتهاء من مسألة السن بشكل مطلق.

هشام الصالح: «الـ 500 مليون تطلع من حكومة إلى حكومة والمادة 10 صادرة من العام 1976 والحكومة سددت نحو 11 مليارا.. الحين صار ابتزاز لما وصل الأمر إلى المتقاعدين؟»

يا وزير المالية نبيك تبشرنا بموعد المنحة ومو مثل ما حصل مع الصفوف الأمامية.

خليل الصالح: قضية الـ 3 آلاف أصبحت حديث أهل الكويت وأتمنى أن تتكرر المنحة لأكثر من مرة لأن الغلاء أصبح فاحشا.

– الحد الأدنى للرواتب يجب أن يكون 1000 دينار والقرار لدى وزير المالية.. وأتمنى أن نسمع أمورا طيبة الخميس المقبل.

رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب أحمد الحمد : «اللجنة رأت عدم الموافقة على زيادة سن التقاعد، وعدم الموافقة على زيادة مكافأة نهاية الخدمة وذلك لارتباطها بزيادة سن التقاعد».

«الخزانة ملزمة بسداد العجز الاكتواري وهذا الأمر ليس جديدا.. كانت الإضافة بأن السداد عيني».

«العائد من سداد العجز الاكتواري هو معالجة شح السيولة من خلال السداد العيني وإمكانية مشاركة المواطنين في الاكتتابات العامة لهذه الاستثمارات».

رئيس اللجنة التشريعية الوسمي: توضيحا للرأي العام وإزالة للبس متعمد أثير في الفترة الماضية.. الـ500 مليون من الدولة للدولة.. فأين التجاوز في الموضوع؟

تصوير الأمر بأنه سرقة ومن يدعي ذلك عليه أن يثبت هذا التجاوز دون الحديث بعبارات لا تحمل فهما دقيقا.

بدأ العجز المحاسبي وإن سمي اكتواريا في حسابات التأمينات من عام 1980 وبالتالي حتى اليوم.

طبقا للقانون.. إذا تبين وجود عجز من أموال المؤسسة التزمت الخزانه العامة بسداده... والتزامات الدولة بتغطية هذه العجوزات هو التزام بالقانون

المكافأة التي تقررت بطلب مباشر من سمو ولي العهد تخفيفا عن أبنائه المواطنين كانت استحقاقا سياسيا غير قابل للتأجيل.

التأمينات احتياطاتها النقدية لا تكفي للوفاء بهذه المنحة ولم يكن هناك حلا والتزام الدولة بسداد 24 مليارا وليس فقط 500 مليون.

الغانم: مجلس الأمة وافق على قانون منحة المتقاعدين بمداولتيه ويحال إلى الحكومة.

أشكر الحكومة والنواب ورئيسي وأعضاء اللجنتين المالية والتشريعية وجميع من ساهم في إقرار القانون.

ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الجلسة الخاصة التي عقدت للنظر في مشروع القانون بصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم بعد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون والتصويت عليه في المداولتين الأولى والثانية.

مداخلة الحميدي

وخليل الصالح

كلمة صالح المطيري

وسعدون حماد أيضا

كلمة هشام الصالح